خطاب صاحب الجلالة في الدورة الأولى للسنة التشريعية لمجلس النواب

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات النواب

ألفنا كل سنة ان نتطرق عند افتتاح دورتكم الى موضوع من شأنه أن يأخذ بمسامعكم وبألبابكم، عسى أن تجعلوه طيلة الدورة محور التفكير وقصد المسير.

وقد فكرت اليوم أن أتطرق إلى موضوع يمكن أن أسميه الديمقراطية ودورها الايجابي في تناول السياسة الخارجية تناولا حراً وذا سيادة.

الديمقراطية تعني تقليدياً عند كثير من الناس تسيير الشؤون الداخلية بجهاز إداري وحكومي تحت مراقبة تشريعية منتخبة، ولكن قليلا من الناس يفكر في ان هذين الجهازين لا بد ـــ حتى يستكملا النجاعة الكافية ـــ ان يكونا مرتكزين على القاعدة الشعبية، تلك القاعدة التي بدونها لا تتم الجماعة ولا يمكن للشورى ان يقال عنها انها شورى، واذا انطلقنا من ان الديمقراطية الشكلية فقط بأجهزتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وانها لا تهم فقط الحياة الداخلية من جبايات وضرائب وبرامج التعليم وغير ذلك فالواجب علينا ان نرى الجانب الآخر من مهام الديمقراطية، تلك الديمقراطية غير الجامدة بل الديمقراطية المتحركة المبنية على الأخذ والرد وعلى الحوار المستمر، فحاولت خلال 25 سنة بعد تحررنا ان أرى هل ياترى طبقنا سياسة خارجية على أغلبية قومية؟ واذا كان كذلك فهل كانت تلك الاختيارات المبنية على الشورى والتشاور حرة في تصرفاتها مكسوة بلباس السيادة المطلقة لا تسمح لأحد أن يجرأ علينا أو أن يواخذنا؟ فوجدت فعلا انه منذ ان رجع والدنا المنعم محمد الخامس من المنفى وبعدما ظهرت الاختيارات الداخلية أحس بأن المغرب المستقل لا بد له من جهاز ولو استشاري، جهاز يمكن للجميع ان يعبر خلاله عن آرائه ويبرر اختياراته فيما اذا كانت هناك اختيارات، وهنا ارتأينا تنصيب المجلس الاستشاري المغربي الذي افتتح دورته والدنا ووالدكم جميعاً محمد الخامس طيب الله ثراه.

وخلال مناقشات دورات المجلس انبثق من جملة ما انبثق اختيارات وعلى رأسها اختيار عدم التبعية أو عدم الانحياز.

نعم قد أخطأ وأصاب ذلك المجلس كجميع المجالس، ولكن ان كان هناك مكسب اكتسبناه من دوراته فهو خروج المغرب بصوت واحد بسياسة عدم الانحياز الشيء الذي لم يباغته حينما انعقد أول مؤتمر لعدم الانحياز في يوغوسلافيا سنة 1961.

وحاولت أن أرجع كذلك بالذاكرة فوجدت من جملة ما وجدت تضامن المغرب كلياً ومسبقاً مع القضايا العربية.

كان في الامكان أن نقول اننا نحن أفراد جدد في الجامعة، والجامعة العربية ككل لها على كل حال من السلبي والايجابي ما لكل جامعة، وكان في امكاننا اذذاك ان نحتفظ في السلبيات، وان نسير في الايجابيات مع ذلك كان تحفظنا غير موجود، وكان التزامنا سلفا ومسبقا بما قرر صوابا مع ذلك كان تحفظا غير موجود،

وكان التزامنا سلفا ومسبقا بما قرر صوابا كان أو خطأ، لماذا ... لأن صوتنا إذذاك ، يكن صوت 1956 بل لم يكن الا ترديداً لـ 1947 حينما خطب والدنا المنعم في طنجة وأعلن تضامن الشعب المغربي ــ الذي كان تحت الحماية ــ الكلي مع الدول العربية.

وهكذا نرى انه قبل الاستقلال وفي فجر الاستقلال كلما نطقنا او صرحنا باختيار كان اختيارنا مبنياً دائماً على مشاعر لا تمثل في جهاز تنفيذي ولا تشريعي ولا قضائي ولكن تجهز وتشخص في الارادة الشعبية الواعية الراضية بالاختيار.

إذن علينا ان نضع نقطة سؤال، الديمقراطية كما تعلمون هي نوع من الحكم وليست دائماً أحسن حكم، فترى هناك أنظمة أخرى غير ديمقراطية ربما فيها من العدل ما لا يوجد في الديمقراطية ذات الحزب الوحيد، اذن النقطة المطروحة علينا هنا هي :

ما معنى الديمقراطية؟ هل الديمقراطية هي أن يوجد اناس منتخبون في قاعة ويطلب رأي منهم؟ أم أن يكون أولئك الناس مستجيبين إلى رغبات منتخبيهم وممثلين حقيقيين عن إرادة الشعب ؟ وحتى إذا كانوا ممثلين حقيقيين لارادة الشعب يجب عليهم ان لا يكونوا في حزب واحد، وان لا يقرأوا صحيفة واحدة، وان لا يأخذوا رأيهم من منهل واحد، بل عليهم ان يجدّوا ويجتهدوا اما ليقرروا واما للالغاء واما للتطبيق.

وما معنى التطبيق؟ التطبيق في دوائر انتخاباتهم، لمسنا في شعبنا انه يتطلع الى الاختيارات التي نختارها في سياستنا الخارجية، ولمسناها من خلال أحزابه السياسية وصحفه ومنتدياته، ولمسناها في جامعاته، ولمسناها في منتدياته، ولمسنا ان لا بد لنا من اختيار الطريق الذي نريد أن نسير عليه آخذين اولا بالرأي الذي ينبثق من هذه الارادات المعبر عنها من مختلف الأشكال.

فلهذا لم نكن مفاجئين حينما ذهبنا الى نيروبي الأول في يوليوز سنة 1981، ولم يتساءل أي أحد جهراً ولا سراً، ولم تتساءل أية صحيفة بكيفية ظاهرة أو بكيفية غير ظاهرة، لم يتساءل أي أحد ما ذا سيكون موقف المغرب وملكه على رأس الوفد في نيروبي، لأن الله سبحانه وتعالى هدانا الى ان نشرك الشعب المغربي بأجمعه من خلال زعمائه السياسيين حتى يطلعوا على هدفنا وعلى استراتيجيتنا.

وحينما ألقينا خطابنا الذي أعلنا فيه قبول مبدأ تقرير المصير وإيقاف النار، لم نفاجأ ونحن في نيروبي بأية مظاهرة ولا أي احتجاج في المغرب، الشيء الذي جعلنا أكثر حرية، وهناك في الديمقراطية وتناول السياسة الخارجية في حرية وبكامل السيادة، الذي جعلنا نقبل بأكثر حرية في نيروبي الثاني على ايضاحات وتفسيرات علماً منا بأن البعض في الكل، وان المغرب ان قبل الكل فمن باب التبعية ان يقبل البعض، وسيبقى موقفنا في نيروبي الأول ونيروبي الثاني ــ مادام شعبنا مجمعا على ما قررناه جميعا من قضيتنا الصحراوية ــ هو الموقف الذي اتخذناه في نيروبي، ولن يصدنا عنه أي صاد، ولو أدى ذلك الى خوض الحرب قروناً وقروناً.

لماذا هذا؟ لأن في قضية الصحراء، من ألفها وهو المطالبة بها، الى الشروع في تحريرها بمسيرتها، الى الحلول محل المستعمر، وذلك بالبناء والتعمير والحضارة والتعليم، الى اختيار طريقة التحرر على الصعيد الدولي. في جميع هذه الخطوات كان التشاور وكان الحوار، ولو شعرت في أية خطوة من خطواتنا ان هناك تلكؤاً أو ترددا لما اقدمت على الخطوة التي بعدها، الا بعد استشارة الجميع.



وهكذا نرى ان من الأول الى الأخير ظهر الشعب المغربي كرجل واحد، كجندي واحد، لا فرق بين جنودنا هناك وبين مدنيينا هنا، كلمتنا واحدة، وصفنا واحد.

ولنرجع الى حدث أقرب وهو حدث مؤتمر فاس، ما ذا كان موقف المغرب في مؤتمر فاس؟ كان موقف المغرب هو الآتي : قد أعطينا الدليل على اننا لا نهاب الحرب والاستشهاد، وحينما طلبنا من جنودنا البواسل ان يذهبوا أولا الى الجولان وثانيا الى سيناء، لم نفرض عليهم السير الى هناك فرضاً ولا قهراً، بل طلبنا المتطوعين وطلبنا في أول الأمر ستة آلاف، فأتانا أزيد من خمسة وعشرين ألف متطوع، معنى هذا أن أولئك الجنود الذين هم من الشعب واليه، اقتنعوا بأن الحرب واجبة اذذاك لحماية ما يجب أن يحمى، وللابقاء على ما تبقى من رأس مال العرب جغرافياً وأرضياً وسياسياً، وأظهرنا بهذه الكيفية أننا اذا كان الوغى فنحن نخوض الوغى، ولكن الحرب ليست غاية في حد ذاتها، فالحرب وسيلة، اما وسيلة نبيلة لنيل الحق، واما وسيلة دنيئة لاغتصاب الحق، ونظراً لفضيلة الحرب التي خضناها لاسترجاع الحق كنا في آن واحد مستعدين للحوار علماً من العدو نفسه ان المغرب الذي يحاور ومستعد أن يحاور، هو الأول عند الاقتضاء وعند المسير العام العربي سيوجد على الحدود وعلى التخوم ملبياً بذلك رغبة الأمهات والآباء والشباب والكهول والشيب، ملبياً رغبة المغرب وارادة المغرب على جميع المستويات من السن ومن الطبقات الاجتماعية، فكان موقف المغرب اذن هو الآتي :

الى حد الآن كنا نطالب دائماً دون تخطيط، فلتكن لنا الشجاعة نحن واخواننا العرب ان نتقدم بتخطيط منصف للجميع وان نشرحه لمن بيدهم الحل والعقد وان نفضح الخصم والعدو، وفي آن واحد ان نستمع الى من أوحت اليه مخيلته بشيء حتى ان لم يتلاءم مئة في المئة مع مخططنا، على الأقل يسد ثغرات مهمة من رغباتنا ورغبات الشعوب المعنية بالأمر، الأول هو تحرير لبنان، وفي الأخير إرضاء المطامح المشروعة للشعب الفلسطيني، وقد كلف المؤتمر ثلة من الملوك والرؤساء أن يذهبوا الى عواصم خارجية حتى يطرحوا العروض العربية وحتى يستمعوا الى العروض الأخرى، واذذاك سيتبين للجميع مدى الثقة التي تبعد بيننا أو سيظهر كذلك بذلك الحوار الجسور التي من شأنها أن تقرب بين وجهتي نظرنا، فقبل المغرب بذلك كعضو في الجامعة العربية وكرئيس للمؤتمر أن يكون الناطق الرسمي لتلك الثلة من ذلك المنتخب من الدول العربية لايضاح موقفه وموقف العرب، وطلب التوضيحات من مخاطبيه.

ولم أكن أقدم شخصياً على مسؤولية كهذه لو لم أكن على علم تام بما يجري في صدور وأفكار المغاربة وذلك بكيفية مباشرة، لأنني أرى في وجوههم ما أرى وأسمع منهم حين أمرُّ في وسطهم ما أسمع، ولكن بكيفية غير مباشرة كذلك وهي بواسطة منتخبيهم وهم أنتم، فلما علمت ما هو الحد الأدنى وما هو الحد الأقصى لحرية التصرف المغربية في تناول سيادته وسياسته الخارجية، قبلت باسم المغاربة جميعاً أن أتحمل أنا واخوتي هذه المأمورية المشرفة النبيلة والصعبة في آن واحد.

وهكذا ترون حضرات النواب، ان الديمقراطية ليست موقوفة على المشاكل الداخلية أو الجهوية أو البلدية للبلاد، بل هي بالعكس تسهل علينا جميعاً هل ندخل في السوق الأوربية المشتركة فيما اذا فتحت أبوابها أمام المغرب أو لا ندخل؟ هل نختار ضلعاً أو شبراً أو طرفاً من الحوار بين الشمال والجنوب؟ هل ننتمي الى هذه الكتلة الاقتصادية الاجتماعية أو ننتمي الى ما يقابلها؟

أصبحت اليوم، كما تعلمون، المشاكل متداخلة جداً بعضها في بعض، لكل اختيار نقدي أو اقتصادي

أو حتى تربوي وتكنولوجي يؤدي بنا من باب التبعية الى حرية في تصرفاتنا الخارجية، والى حوار مستمر حر ديمقراطي مع جميع طبقات الشعب، وبالتالي مع جميع ممثليه.

فلهذا حضرات النواب، اقرأ وأسمع تدخلاتكم في البرلمان وفي اللجن، وان كنت سأواخذ عليكم شيئاً فسأواخذ عليكم عدم اهتمامكم بنشاط المغرب من الناحية الخارجية.

فاذا قرأت شيئاً في الصحف، قرأت فقط المغرب قد قصر في كذا، المغرب قصر في كذا، ولكن اياكم ثم اياكم ان تنسوا ان المباريات في الميدان الخارجي لا يرى منها الا السدس أو العشر، أما ما هو أهم وما هو أخطر فهو الذي لا يرى.

فاذا أنتم لم تسألوا الوزير المسؤول عن السياسة الخارجية ولكن في ساحة ضيقة وفي أمن وأمان من جهة السر، فلن تتمكنوا من الاطلاع على أهمية المباراة، أولا، وثانيا : عليكم ان تعلموا ان الفِرقَ التي تظهر في المباراة في السياسة الخارجية جلها وأهمها لا يظهر، ولا يمكنكم ان تتعرفوا على خطواتنا في سياستنا الخارجية ازاء العرب، وازاء افريقيا، وازاء العالم الثالث، وازاء الدولتين العظيمتين، وازاء أوربا، الا اذا أخذتم على أنفسكم أولا في السر والكتمان، وثانياً من باب التبعية، ان تطلبوا من المسؤولين في الحكومة المغربية عن السياسة الخارجية ان يطلعوكم على حقيقة المباراة وعدد الفرق في المباراة وعلى الأهداف لتلك المباراة.

واعلموا — رعاكم الله — ان اختياراتنا منها ما هو لا رجعة فيه، ومنها ما هو قابل بل يفرض المراجعة، اما كل سنتين واما كل ثلاث سنوات، والسياسة الخارجية من تلك الميادين. نعم لنا أسس قارة، ولكن ما عدا تلك الأركان القارة هناك ميادين شتى علينا أن نراجعها حسب مصلحة المغرب اولا، ومصلحة حلفائه وأشقائه الذين تضامن معهم اما على المستوى العربي واما على المستوى الاسلامي واما على المستوى الافريقي، لذا أريد أن تتناولوا وان يتناول المغرب من خلال تناولكم الحرية وكامل السيادة في تصرفاته في ميدان سياسته الخارجية، وهذا جانب مهم جداً من جوانب الشورى والمشورة والأخذ بالرأي وتبادلهما.

تحدثت لكم آنفاً عن اختياراتنا فيما يخص مشكل الصحراء، وانا فخور جداً وحامد الله سبحانه وتعالى، ولن تكفيني حياتي كلها لأداء الشكر، والحمد لله على ما أغدق علي من نعم، وما حباني به من التوفيق والاجتهاد المصيب، انني أحمد الله سبحانه وتعالى أن أظهر للجميع أن قضية الصحراء ليست قضية الحسن الثاني، وان قضية الصحراء هي قضية المغاربة كلهم، وعلى اننا اذا كنا نحن أكثر الناس رغبة في انهاء هذه الحرب في اطارها الافريقي القانوني الذي اتفق عليه الجميع، فنحن أصلب الناس على متابعة هذه الحرب اذا لم تحترم المشروعية الافريقية.

وبهذه المناسبة أوجه تحياتي واحترامي باسمكم وباسم المغرب جميعاً الى جنودنا في الصحراء، القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات الاحتياطية على ما يبذلونه يومياً من جهد جهيد، وعلى ما يظهرونه يومياً من استعداد مستمر لا انقطاع له، للتضحية بالنفس والنفيس في سبيل قضيتنا الوطنية، كما أنني من هذه المنصة الوطنية المغربية من شمالها الى جنوبها ومن شرقها الى غربها أقدم كذلك تحياتي واحترامي للشعب المغربي الذي لولا سنده في فلاحته وفي ضرائبه وفي شغله وفي عمله اليومي، وفي صبره وتصديه ما كان في إمكان أية حكومة كانت ان تبقى دافعة هذا الدفع في المجهود الذي تدفعه.



وقبل الختام أريد أن أجمع في صعيد واحد أرواح شهدائنا في الصحراء وأرواح الشهداء في لبنان من اللبنانيين والفلسطينيين، وان نقرأ على أرواحهم جميعاً الفاتحة.

(قراءة الفاتحة)

والسلام عليكم ورحمة الله.

الجمعة 20 ذو الحجة 1402 — 8 اكتوبر 1982